



خطاب صاحب الجلالة بمناسبة افتتاح السنة القضائية الجديدة⁽¹⁾

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

حضرات القضاة الأماثل

أمنكم الله ورعاكم، ووفق مسعاكم، وأفهمكم الرشاد والسداد، وسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .
وبعد، فإن الخطاب الموجه إليكم اليوم على لسان وزيرنا في العدل الذي ينتمي الى أسرتكم انتهاء وثيقا خطاب يقصد أول ما يقصد الى تجديد الأعراب عن الرعاية الموصولة التي نخف بها رجال القضاء، والى تأكيد الحذب الذي نوليه باستمرار لمن أسندنا إليهم مهمة الفصل فيما ينشأ بين أفراد شعبنا من نزاع وخصام، ولئن كانت هذه الرعاية التي دأب عليها ملوك الدولة العلوية وتوارثوها كابرا عن كابر مصروفة بوجه خاص الى الكفاية من الحاكمين فلأن خطة القضاة التي تمارس برسم التفويض والنيابة وظيفية من وظائف الدولة تستأثر بالاهتمام، وتتعلق بها الآمال، وتنظم في سلك الوظائف ذات الشأن الملحوظ والدور الفعال في كل مجتمع يتطلع الى التوازن والاستقرار، ولا مراء في أن أحد العوامل الكفيلة بتحقيق التوازن المنشود وتيسير أسباب الاستقرار المطلوب أن ينال أصحاب الحقوق المشروعة ما يرغبون فيه بالسرعة التي تصاحب عادة المطالب والحاجات، وأن يطمئن الناس الى أنهم في حرز حريز من البغي والظلم والتطاول والاعتداء، وإذا كان بلدنا قد قطع أشواطاً محمودة في مضمار التنظيم القضائي ومجال التدوين والتشريع ومراد الاعداد والتكوين، فإن مطامحنا لا ينحصر مداها فيما حققناه وأنجزناه في هذه الميادين كلها، ذلك أن علينا أن نردف السعي ونعيد النظر في الأوضاع انطلاقاً من المراس الذي تيسر في الأحقاب السالفة ومن التجربة المكتسبة بحكم المباشرة اليومية والسير المتواصل للأجهزة والأنظمة والتطبيق المتلاحق للنصوص المسنونة والأحكام الموضوعية، ثم إن علينا بالإضافة الى هذا أن نستبدل العقليات التي أدخلت الى نوع من العمل الراتب الذي لا يتلاءم والوضع المرغوب فيه للقضاء بعقليات جديدة يطبعها طابع الاجتهاد الدائب ويستفزها الشغف بالعرفان مثلما يستفزها الحرص الذي لا تنضب روافده على أن تكون حقوق المتقاضين مكفولة بصرامة مضمونة لا تتحكم فيها الأهواء ولا تطوحها الشهوات الجاحمة، ويتقضي هذا كله أن نمارس في مجال القضاء والتشريع والأمزجة والعقليات تطويراً لا يقتصر على الجزئيات وتحويلاً ينبثق منه شعور جديد مكين بمدى المسؤوليات والواجبات، ولا سبيل الى هذا التطوير وهذا التحويل إلا إذا سلكنا طريقين يتمثل إحدهما في حمل ذوي النيات الحسنة من الحاكمين الذين تتسم أعمالهم بالتقصير الناشيء عن ضالة الخبرة على استكمال المعرفة وبلوغ الشأو الذي يستطيعون معه البث الصالح في القضايا الدقيقة العسيرة ووزن الأمور بالقسطاس المستقيم كما يتمثل في إلزام من يتوافر لهم المعرفة والاقتدار ولا كنهم أصيبوا بشلل العزيمة ووهن الإرادة في العكوف على الشؤون المعروضة على أنظارهم عكوفاً بقي مصالح الناس شر التعرض الى الاغفال والاهمال.

أما القضاة الذين تبين انحرافهم وثبت سوء تصرفهم واتضح انسياقهم الى الاهواء وانقيادهم الى مرذول الشهوات والأغراض فإن خطة القضاء لا تحتل بوجه من الوجوه أن يظلوا قائمين عليها مزاولين لمهامها ولا يحتمل الوطن والمواطنون أن يصبروا على استخفافهم بصالح الأمة مستظلين برعاية الدولة وحماتها وقد وكلنا

(1) ألقاه السيد الحاج محمد اباحيني نائب الوزير الأول ووزير العدل الأمين العام للحكومة بأمر من جلالة الملك.



الى وزيرنا في العدل أن يعمل على تلافي النقص وتدارك الخلل كلما استبانت الأعراض المنكرة ويتخذ التدابير الصارمة للضرب على أيدي المستخفين بالواجبات، العابثين بالحقوق والمصالح .

على أن بلادنا والحمد لله يتوافر لديها عدد غير يسير من القضاة الذين يملون كل يوم البلاء الجميل ويفكرون ويجهدون ويتطلعون باستمرار الى معرفة أكمل وخبرة أشمل ويوثرون الأوطار السليمة للوطن والمواطنين على غيرها من الأوطار، وأن من دواعي انتباهنا أن نتاح لنا في يوم هذا الافتتاح فرصة التنويه بهذه الزمرة من القضاة الذين عرفهم الله صراطه المستقيم وهداهم الى ركوب جادة الطريق، فألى الاقتداء بهذه الطائفة الصالحة ندعو أولئك الذين تنقصهم المعرفة وتعوزهم الخبرة دعائنا للذين صح اقتدارهم واتسعت مداركهم ولكنهم يخلون بالعطاء الراجح ويضنون بالسعي الناجح وإننا لنحذرهم مغية الركود وعاقبة الركون الى قلة الاكثريات وتبعة العزوف عن الأخذ بالجد والمبالاة، ولو كان ميسوراً أن نبلغ الكمال بتساوي الكفايات وتعادل المقدرات وتكافؤ المعارف لنشدنا هذه الغاية بالحاح شديد وعزم وطيد ولكن قصداً من هذا القبيل مثال يحول دونه اختلاف الطبائع البشرية وما وهب الله الخلائق من مدارك متفاوتة وملكات متباينة فالغرض الذي تترامى إليه المطامع لا يعدو والحالة هذه أن تتبارى الهمم وتتنافس العزائم وتتقارب المستويات .

هذا هو أحد الطريقين لخصناه في ضرورة رأب الصدع وتلافي النقص واستنفار النفوس الميالة الى تطفيف الانتاج وأجزائه في وجوب الاستغناء عن الارادات المنحرفة والطبائع المدخولة والضماير المعتلة .

ويتمثل الطريق الثاني في مراجعة المسطرات والمدونات وتناولها بالدرس والتحصيل والتعديل والتجديد لابقائها كافلة لصيانة المكاسب الوطنية وضمان حقوق الأفراد والهيئات بعد تجريدها من جميع الاجراءات التي لا ندعو إليها متطلبات احترام الحقوق أية ما كانت طبيعتها، إن المواطنين لا ينالون ما يرغبون فيه إلا بعد انصرام آجال ضافية وآماد متطاولة يذهبون في تأويلها وصدور الأحكام في أعقابها مذاهب شتى، وأن أدنى هذا التأويل الى التجاوز والتغاضي هو الذي يتصل بالتعقيد المتحكم في تلك الاجراءات، حتى إذا صدر الحكم تطاولت آجال التنفيذ وامتدت بامتدادها المطالب وساور النفوس ألوان من القلق وأصناف من الاشتغاف، وسواء تعلق الأمر بالقضايا المدنية أو القضايا الجنائية فإن الناس حريصون أشد الحرص على أن يكونوا في الآجال المقبولة على بصيرة من مثال ما هم طالبون له أو ما هم مطالبون به، وليست الغاية المقصودة من الانكباب على المسطرات والمدونات ومن الانصراف الى فحصها فحص الطبيب الماهر إلا الاهتداء الى مواطن التعقيد الذي يسري هنا وهناك في تضاعيف النصوص بسبب إجراءات حتمية قد لا يكون فيها تحصين لحق أو سبيل الى حقيقة جوهرية أو تأمين لوسيلة أكيدة من وسائل الدفاع ثم تأتي بعد مرحلة الكشف والاستجلاء مرحلة العلاج بالتوضيح والتيسير والتهديب واقتصاد في الاجراءات لا يبقى معه مجال لتسويق أو ماطلة أو تعويق، ولقد علمنا أن عدداً من قضاة مجلسكم هذا يعملون متعاونين مع طائفة من العلماء النحارير والمحامين المحنكين والموظفين السامين في إطار لجان الاصلاح التي ألفناها لمراجعة الأسس التنظيمية والتشريعية مراجعة تضيضي حلة قشبية على نظامنا القضائي ومدونات النصوص والاحكام وتظهر ذلك النظام وتلك القوانين في مظهر يغري بالاعجاب ويهيب بالتقدير، كما علمنا أن الأعمال المشعبة التي انصرفتم إليها خططت خطوات شاسعة وأن جملة صالحة من ثمار كدكم الموصول ستعرض علينا وعلى حكومتنا بعد أسابيع قليلة وإننا إذ نشكر الجميع العاملين في هذا الميدان دأبهم المحمود لا ننسى أن الاصلاح الذي يشمل المحاكم ومراكز من يديهم القضاء مثلما يشمل الأنظمة والقوانين ووسائل التنفيذ لإصلاح يستدعي الانفاق وتخصيص اعتمادات مالية للتسيير والتجهيز وقد صرح عزمنا على مباشرة



هذا الاصلاح وبذل الاعتمادات الضرورية ولو على مراحل مخططة مرسومة سعياً منا وراء استقرار شؤون القضاء وما يتصل بها على قرار يدعو الى الثقة والاطمئنان ويستوجب التجلة والاحترام.

حضرات القضاة

إن فيما سلف توضيحه وتبينه لدليلاً — وإن كنا لا نحتاج الى الأدلة والبراهين — على ما نريده للأوضاع القضائية في بلادنا من دينامية دائمة وما نبتغي أن ينتشر ويشيع في نفوس الحاكمين من قيم وفضائل وما نخال مضمار القضاء أقل احتياجاً من مجال الفلاحة الى ثورة تلهب الارادات وتذكي العزائم وتوجه القلوب والعقول وجهة يرضاها المواطنون وغير المواطنين على السواء، وليس بعسير على أمة كآمتنا أثر عنها النضال المرير وأشد بكفاحها المستميت في الظروف الحرجة والأزمة العنسية أن تمارس ثورة كهذه الثورة وتقودها الى النجاح الضامن لاستقرار المنشود والصيت الذائع والذكر الجميل .

ولسنا نرتاب في أن الميادين الحيوية الأخرى في حاجة الى أن تنفجر فيها الطاقات الخلاقة وتحركها تحركاً بناءً وتبعث فيها الانتفاضة المقرونة بالخير الموصولة بوافر وزكي العطاء .

وقد أقرت الأمة خلال السنة الجارية إطاراً للعمل أنتم من أعلم الناس بما به من سعة ورحب وحدة وحدثة وتحرر يتبع لأفراد شعبنا أن يتخذوا من المبادرات ويسلكوا من المسالك ما يروونه خليقاً بتأمين المصير المشرق للبلاد، ذلك هو الدستور الذي يقيم دعائم الملكية الدستورية على أوثق الأسس صلة بروح العصر.

وانطلاقاً من منطوق هذا القانون الأسمي ومفهومه ومن فكرة تجديد المؤسسات ومن الرغبة الأكيدة في إسهام جميع العناصر الوطنية الحية في العمل الشامل لجميع المرافق الرامي الى إنجاز أوفر ما يمكن من المنجزات أهناً بمختلف الهيئات السياسية أن تعرفنا وجهة نظرها بشأن الاضطلاع من الآن بأعباء مسؤوليات الجهاز التنفيذي، ولنا واسع الأمل ومكينه أن تستجيب هذه الهيئات الى النداء الموجه إليها في إطار الحرص على أن تناط شؤون الأمة بكفايات سائر أبنائها البررة وتجاربهم ونفاذ بصائرهم الى صميم الحاجات والتطلعات .

وهكذا ترون أيها السادة أن المسؤول الأول عن مصير الأمة لا يالو جهداً في البحث والتنقيب عن أنجع الوسائل والسبل لاسعاد شعبه بأفانين شتى من النية الصالحة والعمل الخالص، ولئن أصيبت بلادنا في أقل من سنة ونصف بهزتين عنيفتين فإن الله الذي نحمد نعماءه وآلاءه أضفى علينا رداء رعايته الجميل ووقانا مكروه ما أريد بشخصنا ووطننا من شر .

وإننا لنحمد الله فوق هذا أن يسر لنا بتمكينه أسباب الاستقرار والاسترسال في النظر السديد الى ما يضمن لشعبنا الوفي المسيرة المصحوبة إن شاء الله بكامل الهداية والتوفيق .

حضرات القضاة

إننا نغتتم فرصة هذا اليوم الذي تطوون فيها صفحة حافلة لتنشروا صفحة جديدة نرجو أن تكون مليئة بسني الأعمال لنعرب لكم عن تهانينا على ما بذلتموه خلال السنة القضائية المنصرمة من نافع الجهود .

كتب الله لكم التسديد وأمدكم بعونه المديد وأيدكم بتقواه ويسر لكم سبيل الخير والاحسان .

إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون .

ألقى بالرباط

السبت 28 شعبان 1392 — 7 أكتوبر 1972